International Labour Organization

نمو الإنتاجية، التنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية

فبراير ٢٠٢٢

مقدمة

تعد زيادة الإنتاجية أحد الاهتمامات المشتركة لهيئات منظمة العمل الدولية، حيث تعتبرها هذه الأخيرة عاملاً محفزاً لخلق العمل اللائق وتعزيز النمو الشامل والازدهار المشترك.

يهدف التقرير الى الإحاطة بمعالم بيئة الأعمال التجارية المواتية لنمو الإنتاجية والتنمية المستدامة للمؤسسات من أجل خلق فرص عمل لائق في دول عربية مختارة.
تمشيا مع إعادة صياغة جدول أعمال أفضل في ظل نهج محوره الإنسان، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الأطر السياسية المتماسكة والشاملة لزيادة الإنتاجية نحو تحقيق انتعاش العمالة والتحول الاقتصادي.

في هذا البحث، عندما نشير إلى الدول العربية فنحن نعني

- البحرين
- العراق
- الأردن
- الكويت
- لبنان
- الأراضي الفلسطينية المحتلة
- عمان
- قطر
- المملكة العربية السعودية
- الجمهورية العربية السورية
- الإمارات العربية المتحدة
- اليمن.

خمسة أهداف رئيسية

- تحليل اتجاهات الإنتاجية في دول عربية مختارة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٩
- تقييم بيئة الأعمال التجارية وتحديد العوائق الرئيسية التي تعترض نمو الإنتاجية
- دراسة المؤسسات الإدارية لجهة أداء الأعمال التجارية
- تحليل التحديات والفرص المتاحة للتنويع والتغيير الهيكلي
- تقييم ما إذا كانت خطط التنمية الوطنية تتناول نمو الإنتاجية

◄ الهيـكل الاقتصادي في المنطقـة العربيـة

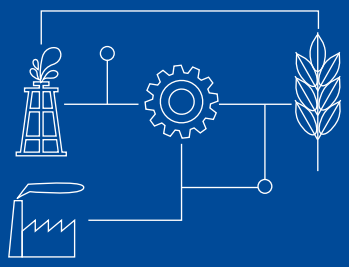

التحول الهيكلي

لم تؤد التنمية الاقتصادية العربية بعد إلى إعادة توزيع العمالة مـن القطاعـات المنخفضـة الانتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية الأعلى التي تعتمد إلى حد كبير على عائدات النفط؛ يميل الهيـكل الاقتصادي ليكون أقل تنوعاً حيث يسيطر قطاع الخدمات ويكون قطاع التصنيع مهمشاً.

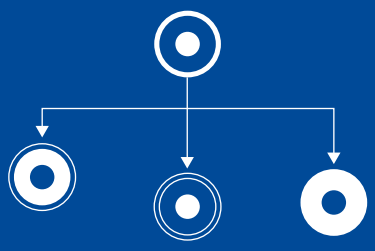

التنويع

سيؤدي التنويع وإعادة تخصيص الموارد من الأنشطة الإقتصادية منخفضة الإنتاجية الى الأنشطة الإقتصادية ذات الإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد إلى زيادة الإنتاجية الاجمالية في الاقتصاد. قد تلعب إعادة تخصيص الموارد من خلال النظام المالي دوراً رئيسياً في هذه العملية. يعتبر تعزيز جودة القوى العاملة ومدى ملاءمة مهارات العمال للأنشطة الإقتصادية ذات القيمة المضافة العالية وإحتياجات الدولة من العوامل الرئيسية الأخرى لتعزيز التنويع والتغير الهيكلي.

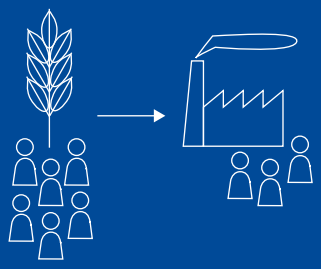

التصنيع

يعد التحول في النشاط الاقتصادي من الزراعة إلى التصنيع مصدراً رئيسياً لزيادة الانتاجية في البلدان النامية، في حين أن التحول الى الخدمات سيعيق نمو الانتاجية بحيث أن الخدمات هي أقل كلفة لجهة رأس المال وأقل عرضة للمنافسة الدولية بسبب الطابع غير القابل للتداول التجاري في القطاع.

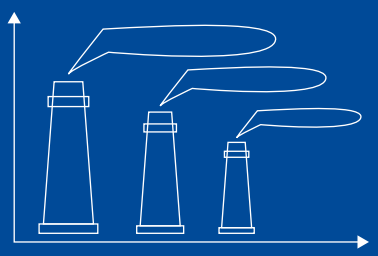

الابتعاد عن التصنيع

لقد عانت الاقتصادات العربية من تراجع التصنيع وهيمنة قطاع الخدمات بسبب وجود عائدات النفط، من دون أن تمر بتجربة مناسبة في التصنيع. وهذا الاتجاه يضر بالنمو الاقتصادي ونمو الانتاجية ويؤدي إلى زيادات في الطابع غير الرسمي.

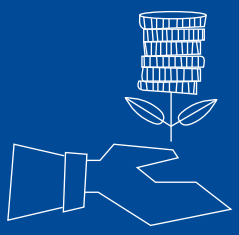

الاستثمار واستنفاد الرأسمال الطبيعي

إن ضمان الاستثمار المطرد، يلزم تحقيق النمو والانتاجية على المدى الطويل مع زيادة معدلات الاستثمار من أجل احتساب استنفاد الموارد وضمان وجود رصيد مادي كاف من الرأسمال في المستقبل.

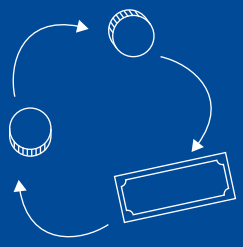

أسعار الصرف

في دول المنطقة العربية التي تعتمد اعتمادا كبيرًا على النفط، تتبع نظم أسعار الصرف نظاما ثابتا لسعر الصرف. يحرم عدم وجود قطاع تصدير نابض بالحياة بالنسبة للسلع المتداولة، الاقتصاد السياسي لهذه الدول من مصالح المجموعة النامية التي من شأنها أن تدفع نحو نظام أكثر مرونة لجهة أسعار الصرف.

اتجاهات الانتاجية في الدول العربية، 1950-2019

تتميز ديناميكيات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية بمستويات دخل مرتفعة، إلا أنها متدنية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، حيث تتميز بمستويات ضحلة لكن متهاوية في الدول العربية الأخرى. لا تزال الانتاجية تشكل تحديا للاقتصادات العربية منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر. خلال العقد الماضي، الذي بدأ في عام 2010، بقيت المنطقة تعاني انخفاضا في الانتاجية حيث شهدت انقطاعا بين الانتاجية ونمو نصيب الفرد في الدخل، مما يعني زيادة الاعتماد على الوظائف الأقل إنتاجية.

نمو إنتاجية العمل الكلية (1950-2019)

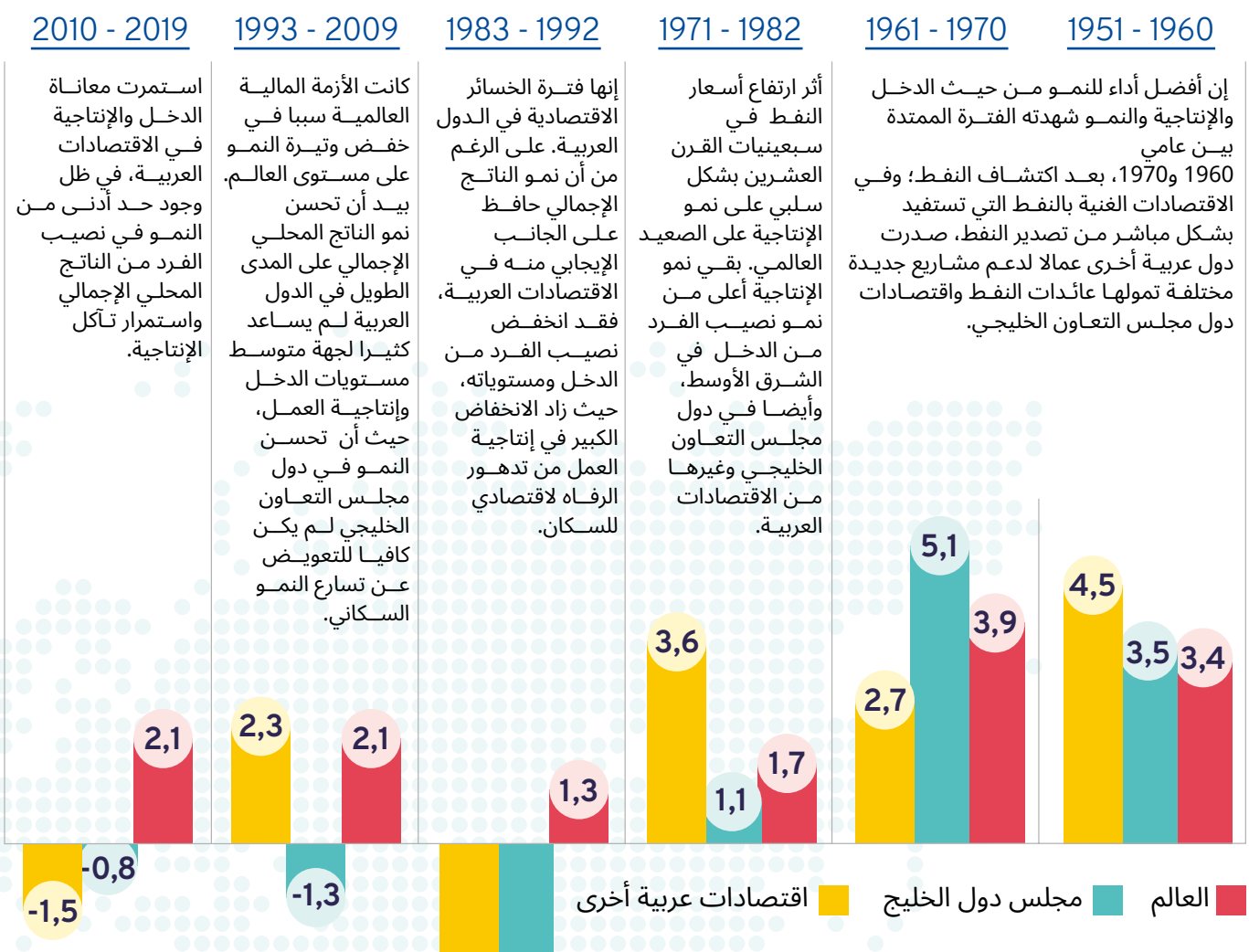

في الدول العربية، كان النمو الاقتصادي مدفوعا بشكل أساسي بزيادة العمالة وليس بنمو الإنتاجية المستدام. في الواقع، انخفضت إنتاجية العمالة باستمرار منذ أواخر السبعينيات بينما تقلصت الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج TFP منذ عام 2005. ليس من المستغرب أن تكون إنتاجية العمل العامة في المنطقة هي الأسوأ على مستوى العالم.

أنماط الإنتاجية المقلقة في الدول العربية

بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، فإن المنطقة العربية هي الأسوأ أداء من حيث نمو الإنتاجية. ويعود ذلك لضعف الكفاءة العامة بالنسبة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، للفجوات في المهارات ولحالات عدم التطابق، إضافة الى عجز المنطقة عن ترجمة استثماراتها الرأسمالية إلى مكاسب إنتاجية. إن التحديات المستمرة التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص لجهة تطوير نماذج أعمال نابضة بالحياة وتنافسية بسبب التدخلات الحكومية والإنجازات المحدودة لسياسات التنويع الهادفة إلى تعزيز التغيير الهيكلي القائم على الإنتاجية، هي أيضا عوامل جوهرية أخرى مساهمة.
لقد أدى ذلك إلى ضعف نمو دخل الفرد مقارنة بالاقتصادات المتقدمة ، وهذا أمر مقلق بشكل خاص في الاقتصادات العربية الفقيرة نسبياً.

◄ النتائج الرئيسية

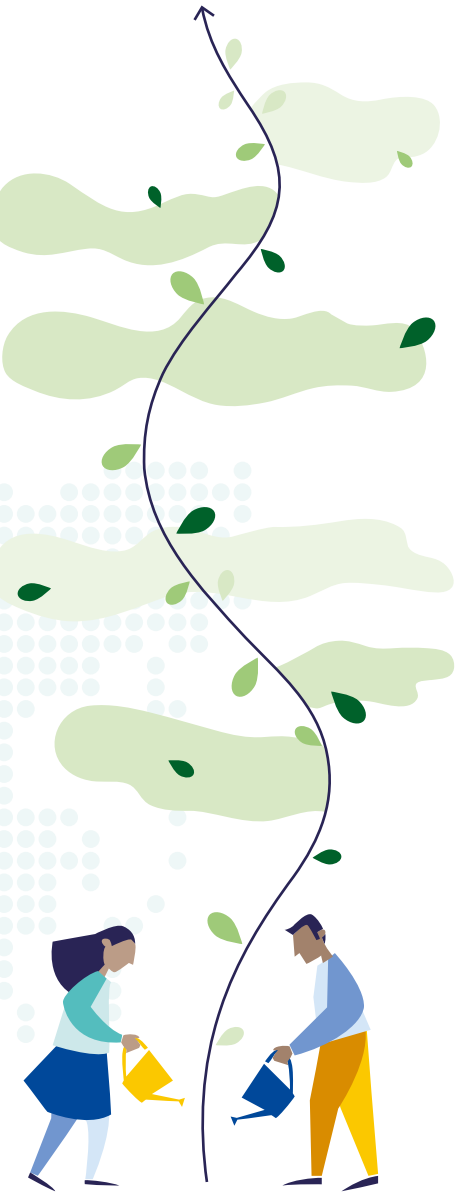

◄ لم يعد الازدهار الاقتصادي المدعوم بالنفط قادرا على الاستمرار، حيث بدا الأمر وكأن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وقعت في مسار الموارد في ظل غياب التنويع الاقتصادي.

◄ أتى انخفاض الدخل والنمو نتيجة لاعتماد المنطقة المفرط على النمو القائم على العمالة، والاستفادة من العمال الأجانب الذين يتقاضون أجرا زهيدا. وفي حين جمعت مناطق أخرى من العالم بين نمو العمالة ونمو الإنتاجية من أجل دفع الناتج المحلي الإجمالي، فإن كل من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى منحت الأولوية بشكل كبير للإنتاجية.

◄ هذا وكان النمو في الناتج ونصيب الفرد من الدخل وانتاجية العمل مثقلاً إلى حد كبير في المنطقة العربية، تحديدًا في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث اعتمدت هذه الاتجاهات بشكل كبير على الاتجاهات العالمية في أسعار النفط والطلب على النفط.

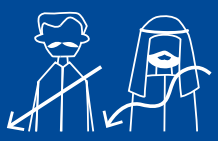

◄ في حين كان النمو في الناتج ونصيب الفرد من الدخل وإنتاجية العمل مثقلا إلى حد كبير في المنطقة العربية، تحديدا في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث اعتمدت هذه الاتجاهات بشكل كبير على الاتجاهات العالمية في أسعار النفط والطلب على النفط.

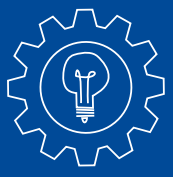

◄ في حين يشكل تدهور الدخل النسبي ومستويات الإنتاجية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ناتجاً حتميا بحيث أن تلك الدول هي في صدد الانتقال من الاقتصادات القائمة على الموارد الى اقتصادات أكثر تنوعا، أصبح الانزلاق في الدول العربية الأخرى ينذر بالقلق بشكل كبير.

◄ إن الافتقار إلى قطاع تصنيع قوي قادر على استيعاب العمال من ذوي المهارات شبه الماهرة والمهارات المدنية، والافتقار الى قطاع خاص نابض بالحياة في كل من دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول العربية، من شأنه أن يزيد من التحديات التي تواجهها في تحقيق ازدهار في نمو الإنتاجية.

> إن تعزيز الانتعاش الحافل بفرص العمل اللائق، وضمان استمرارية الأعمال التجارية ورفع الانتاجية من خلال **الإبداع** و**التغيير البنيوي** يشكل أهمية قصوى.
>
> ◄ نداء عالمي للعمل من أجل تحقيقٍ تعاف من أزمة جائحة كوفيد-١٩ محوره الإنسان يشمل الجميع، ويتميز بالاستدامة، والمرونة. اعتمد في مؤتمر العمل الدولي ٢٠٢١

الحواجز التي تعترض تنمية المشاريع المستدامة

يهدف النظام البيئي للإنتاجية في منظمة العمل الدولية إلى تحديد وتقييم العوائق الرئيسية أمام نمو الإنتاجية التي تنشأ من بيئات الأعمال التجارية الهشة (المستوى الكلي)، والاحتكاكات والتحديات القطاعية (المستوى المتوسط)، إضافة الى الممارسات الإدارية غير الملائمة (المستوى الجزئي)
حدد قادة الأعمال التجارية في الدول العربية المعوقات التالية:

المستوى الكلي:

عـدم الاستقرار السياسي

عـدم كفايـة فـرص الحصـول علـى التمويـل

- لا يسـهل الإطار المؤسسـي الحصـول علـى التمويـل للاستثمار ورأسـمال العمـل، الـذي يؤثـر أساسـا عـلـى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لقـد عدلـت الشـركات اسـتراتيجياتها التمويليـة بحيـث تعتمـد بدرجـة أكبـر عـلـى التمويـل الداخلـي ومؤخـرا عـلـى تمويـل الأسهم الخاصـة.
- لقد نمت الشـركات التـي تتوفر لديهـا فـرص كافيـة للحصـول علـى التمويـل (مـن حيـث العمالـة) وباعـت المزيـد مـن المنتجـات والخدمـات.

معدلات الضرائب

- إن الدول العربية ليس لديها نظام ضريبي متطلب بشكل خاص.
- أما الشـركات التـي أبلغـت عـن وجـود عقبـات متصلـة بالضرائـب باعتبارها قيدا رئيسيا فقـد شهدت انخفاضا فـي الإنتاجية.

الوصول الى الكهرباء

- تقضي الاقتصادات خارج دول مجلس التعاون الخليجي وقتاً أطول في الحصول على إمدادات كافية من الكهرباء مقارنة بنظرائها من ذوي الدخل المتوسط الأدنى والأعلى من المتوسط. يعتبر الحصول على الكهرباء من أهم الاهتمامات في الأردن والعراق ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكبر عدد من العمال:

97%
في الدول العربية - حيث تسيطر المشاريع الصغيرة

70%
عالمياً

صادرات المنطقة

1/3

إمكاناتها

ينبغي أن تكون بيئة الأعمال التجارية والتصدير أكثر ملاءمة، مما قد يشجع على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها.

المستوى الوسطي (القطاعي)

- خدمات القطاع الاقتصادي الرئيسي. تعمل المؤسسات الصغيرة أساسا في مجال البيع بالتجزئة بينما تعمل الشركات الكبيرة في خدمات أخرى (مثل التمويل والتأمين) تتسم بإنتاجية أعلى.
- هناك فجوة في الأجور بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وليس بين القطاعات المختلفة. تميل المؤسسات الكبيرة إلى دفع أجور أعلى مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- إن المشاريع الأكبر حجما و/أو الأقدم (أن يكون عمرها أكثر من خمس سنوات) هي أكثر إنتاجية من المشاريع الصغيرة و/أو الأعمال التجارية الصغيرة.

المستوى الجزئي (المشاريع) :

الممارسات الإدارية

- تتميز المؤسسات التي يتمتع مديروها بخبرة أكبر، بإنتاجية أعلى.
- إن المؤسسات التي تبتكر ممارسات إدارية جيدة وتطبقها تستطيع أن تعالج عدم الاستقرار السياسي بطريقة أفضل.

اعتماد التكنولوجيا

- ما زالت المؤسسات تناضل من أجل تبني العمل من بعد وتكييف عملياتها مع الخدمات التي تجري عبر الإنترنت ودمج الحلول الرقمية في عملياتها.
- تؤثر التفاوتات في الوصول إلى الإنترنت، والعمل بصفة غير رسمية وغير ذلك من العوامل على قدرة الاقتصادات المنخفضة الدخل على العمل من المنزل وتبني الحلول الرقمية.
- إن لقطاعات التكنولوجيا المتوسطة والصغيرة حيزاً كبيرا لجهة تحسين وضعها نحو الوصول الى الحدود التكنولوجية.

سياسات تعزيز الإنتاجية:

- السياسات الضريبية للبحث والتطوير ودعم الابتكار
- تعتبر سياسات تنمية الإنتاجية لازمة لتحقيق النمو الشامل وزيادة الإنتاجية والتحول الهيكلي
- المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في سوق العمل؛ تؤثر الفجوات بين الجنسين في معدلات المشاركة في العمل على دخل المرأة، والاهتمام برفاهها المادي وراتبها التقاعدي
- المنافسة في أسواق المنتجات والعمل.
- ربط نمو الأجور بنمو الإنتاجية
- سد فجوات المهارات وعدم التطابق من خلال الاستثمار في تعزيز المهارات وإعادة تأهيلها وفقا لحاجات السوق.
- تتضمن المهارات التي يكثر عليها الطلب: المعارف التقنية، مهارات العمل ضمن فريق ومهارات التعاون، مهارات التنظيم ومراعاة التفاصيل إضافة الى مهارات التواصل والمهارات الرقمية.
- اعتماد التكنولوجيا من قبل المؤسسات على المديين القريب والمتوسط بغية تعزيز نمو الإنتاجية والتنويع ومرونة الأعمال التجارية.
- تحديث الممارسات الإدارية نحو تعزيز فعالية الإنتاج، وريادة الأعمال، وأداء الأعمال التجارية، إضافة الى تحسين ظروف العمل.

خطط التنمية الوطنية في المنطقة العربية

ما هي التغييرات التي يمكن أن تأخذها الدول العربية المختارة في الاعتبار عند وضع خطط التنمية الوطنية لزيادة الإنتاجية وبالتالي لضمان تحقيق **نمو الإنتاجية؟الإنتاجية؟**

بشكل عام:

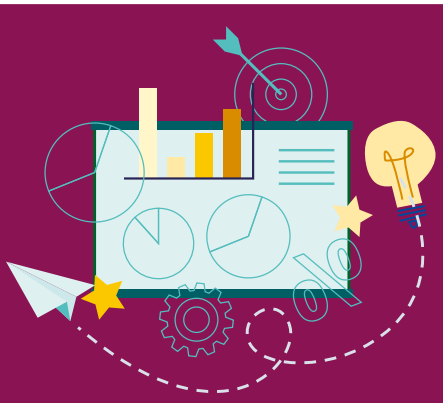

- الافتقار الى الإنتاجية التي تعتبر هدفا من أهداف خطط ورؤى التنمية الوطنية
- التركيز بشكل جوهري على الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- إدماج عنصر هام يتعلق بتنمية رأس المال البشري
- لا تتناول الخطط والرؤى الوطنية مسألة الطابع غير الرسمي في الاقتصادات والانتاجية.

التوافق بين الخطط والرؤى الوطنية مع كامل السياسات العامة لتعزيز نمو الإنتاجية

- الخطط ضعيفة في نطاق السياسة الصناعية والمؤسسات الاجتماعية والعمالية، وفي نطاق المساواة بين الجنسين.
- الخطط جيدة في مجالات التنويع، تنمية المهارات والتعليم، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى البيئة.

1 راجع المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية (2015) التحول العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا للجميع. متوفر على الرابط https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/--emp_ent/documents/publication/wcms_432859.pdf.

أثر جائحة كوفيد-19 على الأعمال التجارية

الاردن ولبنان واليمن وعمان و الأراضي الفلسطينية المحتلة[1]

أجرت منظمة العمل الدولية مسحًا للمؤسسات في دول عربية مختارة حيث أجرى مكتب منظمة العمل الدولية مسحا لأصحاب العمل يحدد التحديات والفرص التي تواجه تنمية المشاريع المستدامة والنمو الاقتصادي في خضم جائحة كوفيد-19

عينة المسح حسب البلد (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة بالمسح)

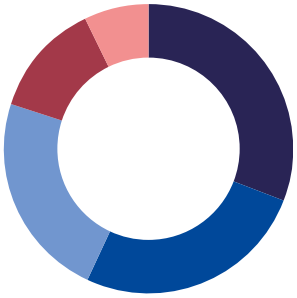

31%	الاردن
26%	الأراضي الفلسطينية المحتلة
23%	اليمن
13%	لبنان
7%	عمان

نوع الملكية (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة بالمسح)

90%	رأس مال خاص وطني
4%	رأس المال أجنبي خاص
1%	أملاك للدولة
1%	رأس مال مختلط
3%	غير ذلك

حجم المؤسسة (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة بالمسح)

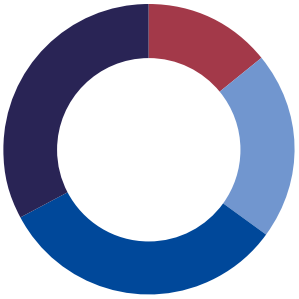

21%	مؤسسات متناهية الصغر (تضم أقل من خمسة موظفين)
32%	مؤسسات صغيرة (تضم ما بين 5 و19 موظفا)
33%	مؤسسات متوسطة (تضم ما بين 20 و99 موظفا)
14%	مؤسسات كبيرة (تضم أكثر من 100 موظف)

القطاع الاقتصادي (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة بالمسح)

22% قطاع التصنيع

7% قطاع البناء

5% قطاع المعلومات والاتصالات

14% قطاع التجزئة

15% أنشطة الخدمات الأخرى

1 أجري المسح عبر الإنترنت في الفترة الممتدة بين أغسطس ونوفمبر 2021، مع 586 مؤسسة في خمس دول تحديدا الاردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان واليمن. لقد قامت خمس منظمات أصحاب عمل وعضوية الشركات بتوزيع نتائج المسح على أعضائها. وهذه المنظمات هي غرفة الصناعة في الأردن، جمعية الصناعيين اللبنانيين، اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية، غرفة التجارة والصناعة في عمان، واتحاد الغرف التجارية والصناعية في اليمن.

2 لا يعرض هذا الرسم القطاعات الاقتصادية التي تمثل أقل من 8 في المائة من العينة الاقليمية. تشمل هذه القطاعات الخدمات الادارية أو خدمات الدعم والزراعة أو الحراجة أو صيد الاسماك والفنون أو الترفيه والتعليم والأنشطة المالية أو التأمينية والفنادق أو المطاعم والصحة البشرية أو العمل الاجتماعي والتعدين أو المحاجر والأنشطة المهنية أو العلمية أو التقنية والإدارة العامة أو الدفاع والأنشطة العقارية وتوفير الكهرباء أو الغاز أو المياه أو إدارة النفايات وخدمات النقل أو التخزين

أثر جائحة كوفيد-19 على المؤسسات

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم هشاشة المنطقة العربية بما في ذلك ضعف المؤسسات العامة، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وانتشار الاقتصادات غير المتنوعة، وارتفاع معدلات البطالة.

انخفاض في العمالة

أبلغ **نحو ثلثي** المؤسسات المشمولة في المسح عن انخفاض العمالة بين يناير 2020 ويوليو 2021

انخفاض في الإيرادات

أفادت **أغلبية** المؤسسات المشمولة بالمسح (63 في المائة) عن انخفاض في الإيرادات بين يناير ويونيو 2021

النقد غير الكافي

٥٦٪ من الشركات التي شملتها الدراسة كان تواجه تدفقا نقديا غير كاف للتشغيل

التحديات التشغيلية الأخرى

- زيادات في أسعار مواد المدخلات
- إلغاء الطلبات
- صعوبة في الوصول الى العملاء
- غياب العمال عن العمل
- الفساد ودعم الكفاءة في النظام العام

التحديات التشغيلية أثناء جائحة كوفيد-19 (على اختلاف القطاعات)

- لقد تأثرت مؤسسات البيع بالتجزئة بشكل خاص بعدم كفاية التدفق النقدي اللازم لإنجاز العمل فيها.
- أبلغت مؤسسات التصنيع عن ارتفاع أسعار مواد المدخلات.
- تأثرت مؤسسات الخدمات بانخفاض الطلب بسبب إلغاء الطلبات.
- لقد عانت المؤسسات التي تعنى بمجال البناء بسبب غياب العمال.

لقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل أساسي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث **خسائر التوظيف**.

لقد ضربت جائحة كوفيد-19 **إيرادات** المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل أكبر. والواقع أن نسب المؤسسات التي أبلغت عن خسائر ضخمة أو متوسطة في الإيرادات انخفضت مع كبر حجم المؤسسة.

◀ 39٪ من المؤسسات ترى أن الحكومات ليس لديها سياسات مناسبة لتعزيز الابتكار.

يمكن للحكومات أن تشجع على اعتماد وتطوير تكنولوجيات جديدة تتضمن حوافز مالية (مثل التخفيضات الضريبية والمنح) عن طريق التعاون لاستنباط هذه الابتكارات وشرائها و/أو الحد من المخاطر ذات الصلة. من الممكن أن يخلق مدى قدرة الحكومات على التأثير على الإبداع وتشجيعه تأثيرات كبرى على نمو المؤسسات وإنتاجيتها

في دول العينة، لم توافق سوى مؤسستين من أصل عشر **مؤسسات على أن الحكومات في بلدانها لديها سياسات كافية لتعزيز الابتكار واعتماد التكنولوجيا.**

ما هو إطار السياسة المتعلق بالبيئة الاقتصادية والذي يجب بناؤه بشكل أفضل لفترة ما بعد كوفيد-19؟

توصيات // موجهة للحكومات

1. جعل نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في مقدمة خطط التنمية الوطنية.

2. اعتماد أهداف كمية الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل والإنتاجية على نطاق القطاعات. إرساء القدرات لجمع بيانات الإنتاجية وقياسها على المستوى الحكومي الوطني.

3. مواصلة جهود التنويع في البلدان المعتمدة على النفط وتلك غير المعتمدة على النفط والتغيير الهيكلي الأوسع نطاقا، من خلال الخصخصة وتصميم وتنفيذ سياسات التنمية الصناعية والإنتاجية وإرساء القدرات لجمع بيانات الإنتاجية وقياسها على المستوى الحكومي الوطني.

4. تشجيع الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية الرامية إلى إعادة تخصيص الموارد الأهم في قطاعات الإنتاجية.

5. قد تساعد محاولات إدماج اقتصادات المنطقة نحو العمل كسوق واحدة في نمو الإنتاجية. من شأن التكامل الإقليمي أن يحفز مؤسسات القطاع الخاص على الاستيلاء على الاقتصادات الضخمة ورفع الإنتاجية، وهو يشجع أيضاً على إعطاء الأولوية لتدابير محددة تدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها.

6. وضع سياسات توظيف وطنية استباقية وشاملة تجعل سوق العمل أكثر كفاءة مع التركيز على تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في سوق العمل والحد من الطابع غير النظامي مع تشجيع نمو الاقتصاد الرسمي.

7. إن الاستثمار في الرأسمال المعرفي وتنمية المهارات والتكنولوجيات اللازمة لجهة تحسين الكفاءة الإجمالية بهدف استخدام المدخلات يشكل أهمية قصوى. أما بالنسبة لصناع السياسات، ومنظمات الأعمال التجارية، والمؤسسات التعليمية حيث يكون المناخ الاستثماري أفضل تنسيقا، يعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة للقطاع الخاص لجهة تطوير استراتيجيات أعمال تجارية موجهة نحو الإنتاجية.

8. تقديم حوافز لتحفيز ودعم المؤسسات بهدف تحديث ممارسات الإدارة.

9. وضع سياسات لتعزيز الوصول الى الائتمان والتعميق المالي و الشمول المالي.

ما هو إطار السياسة الذي يجب بناؤه بشكل أفضل في البيئة الاقتصادية لما بعد كوفيد-19؟

توصيات // موجهة لمنظمات أصحاب العمل وعضوية الشركات

1. اعتماد نمو الإنتاجية كأولوية.
2. الدعوة الى وضع سياسات تعزيز الابتكار.
3. وضع جدول أعمال بحثي بشأن الإنتاجية.
4. مواصلة المشاركة في الحوار الاجتماعي للتوصل إلى حلول مبتكرة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي.
5. تقديم دورات تدريبية وإرشادات وأدوات عملية لتحسين ممارسات الادارة الأساسية، من كيفية تصميم استراتيجية عمل احترافية إلى منهجيات الإدارة الرشيدة وما شابهها من أجل التحسين المستمر.
6. يمكن أن تكون الدورات التدريبية والتوجيهية والكتيبات حول كيفية تقليل الهدر عن طريق تحديد الأنشطة ذات القيمة المضافة وتبسيط العمليات والقضاء على ترتيبات العمل السيئة مفيدة لتعزيز الأداء والإنتاجية والابتكار والتطوير.
7. تقييم احتياجات بناء قدرات المؤسسات من أجل تقديم فرص التدريب والخدمات العملية الى الأعضاء، وتحديد المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة، لتحسين الإنتاجية على أساس منتظم.

Contact details

International Labour Organization
Route des Morillons 4
CH-1211 Geneva 22
Switzerland

T: +41 22 799 7239
E: actemp@ilo.org

© International Labour Organization 2022